

وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى رقم ٢ لسنة ٢٠٠٤ «بالتفويض»

باعتتماد الحساب الختامى للاتحاد العام للغرف التجارية

عن العام المالى ٢٠٠٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ :

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات :

وعلى ماقرره مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية جلسة ٢٠٠٣/٦/٢٢ باعتماد الحساب الختامى للاتحاد العام للمالى ٢٠٠٢ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٤/١/١٠ :

قرر:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للاتحاد العام للغرف التجارية عن العام المالى ٢٠٠٢ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٤٨,٠٤٨,٣٣٣,٦٦٣,٧٠٠ جنيه (فقط ثلاثة ملايين وثلاثمائة وستة وثلاثون ألفاً وستمائة وسبعة وثلاثون جنيهاً وثمانية وأربعون مليوناً مليمًا لاغير) وجملة المصروفات مبلغ ٩,٠٩,٧١٣,٢٨٣,٠٧١ جنيه (فقط اثنان مليون وثمانمائة وثلاثون ألفاً وسبعمائة وثلاثة عشر جنيهاً وتسعة قروش لاغير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٥,٠٥٩,٢٣٣,٩٥٨ جنيه (فقط خمسمائة وخمسة آلاف وتسعمائة وثلاثة وعشرون جنيهاً وتسعمائة وثمانية وخمسون مليوناً مليمًا لاغير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٢/١٢/٣١ مبلغ ٢,٠٦,٣٦٦,٧٣٦,٣٦٦ جنيه (فقط ثلاثة ملايين وستمائة وسبعة وستون ألفاً وثلاثمائة وثلاثة وستون جنيهاً ومائتان وستة ملايين مليمات لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٤/١/١٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ أسامة مازن